

المذاكرة المرضية  
في أحكام  
المبتدأ والخبر  
في الألفية

جمعها  
سعد بن عبد الله السعدي

دار الحديث السلفية بالفيوش

المذاكرة المرضية فاع  
الحكام المبتدأ والخبر  
فاع الألفية

دار الحديث بالفيوم

# المذاكرة المرضية

في أحكام

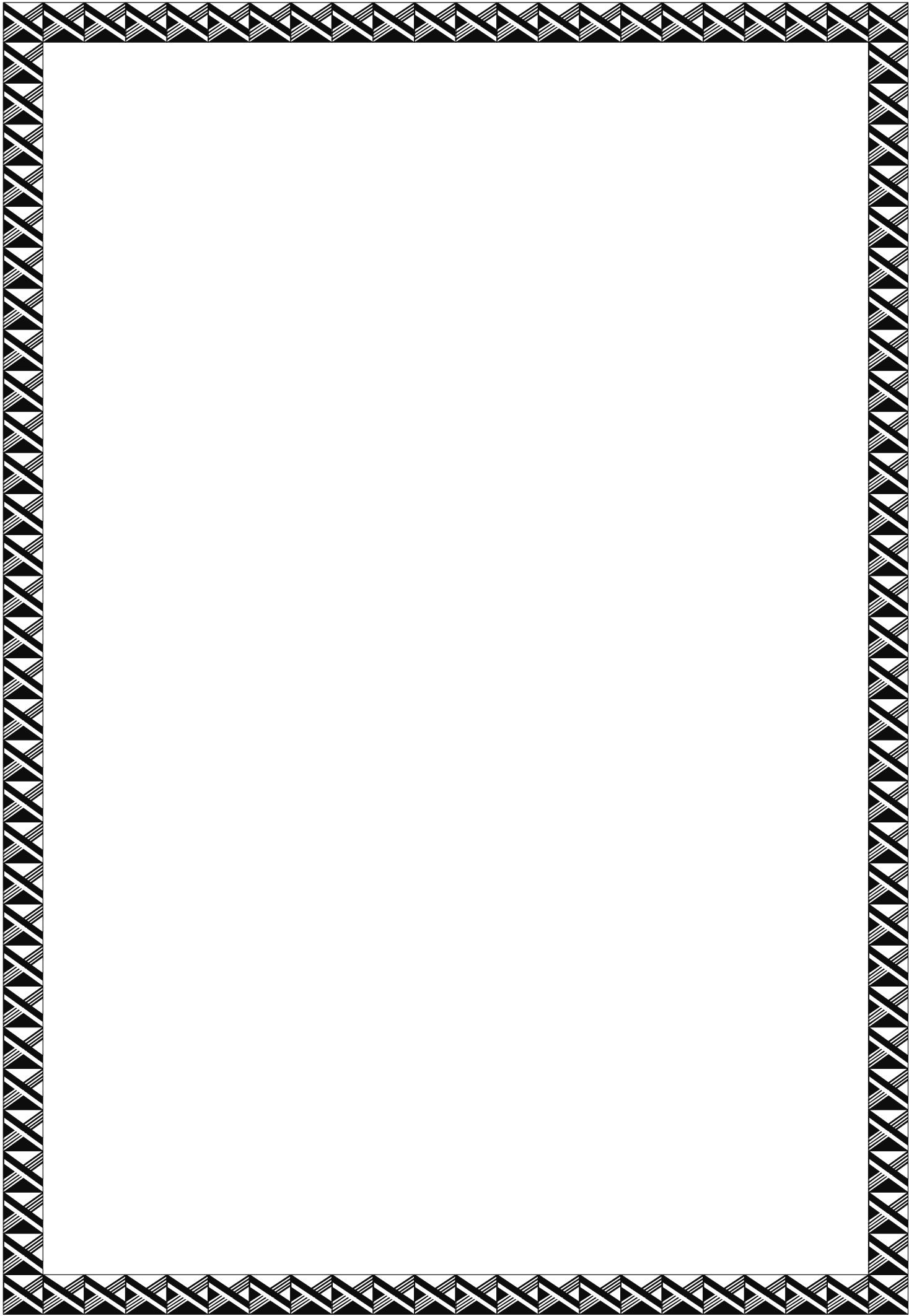
المبتدأ والخبر

في الألفية

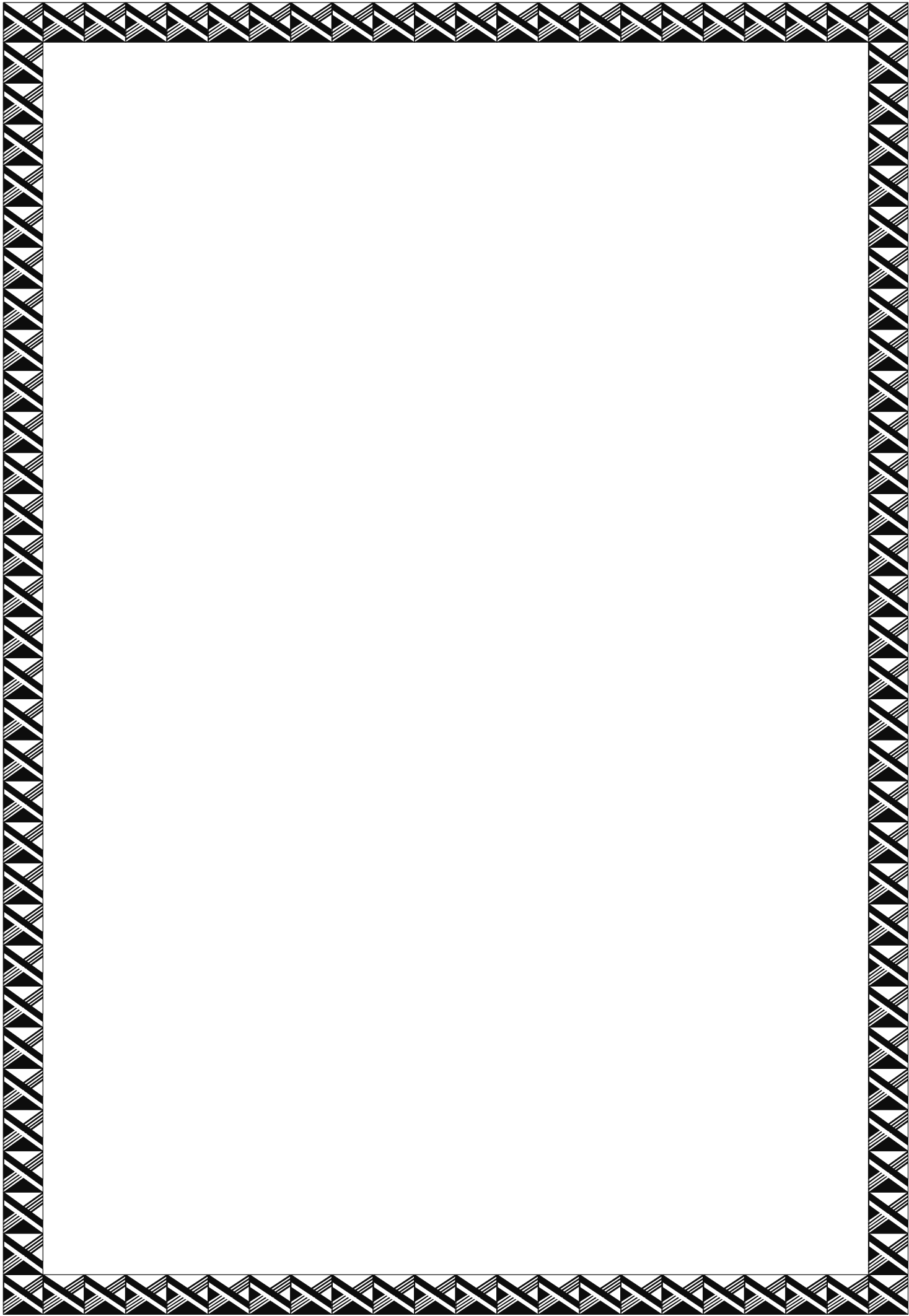
جمعها

سعد بن عبد الله السعدلي

وزير العدل والمظالم بالنيابة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مَقَاتِلُهُ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ﷺ وبعد فإنه في يوم الجمعة الموافق الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثمانية وثلاثين وألف للهجرة جلست مع نفسي لمذاكرة درس الألفية الذي أدرسه مع الأستاذ الفاضل الأخ محمد الحسوي وكان في يوم الأربعاء الثاني والعشرين من الشهر نفسه قد انتهى من باب المبتدأ والخبر، ثم بدى لي أن أجعل مذاكرتي على طريقة استفدها من بعض أهل العلم وهي طريقة السؤال والجواب لأجل أن تثبت المعلومة ولما رأيت أنه قد اجتمعت لي في مذاكرة باب المبتدأ والخبر أكثر من خمسين مسألة في ذلك اليوم المبارك بدت لي فكرة كتابتها وطباعتها وإهدائها لزملائي وإخواني في الحلقة لمن أحب منهم ذلك عملاً بقول النبي ﷺ «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» فكتبتها ونسختها إلى الحاسوب على عجلة في نفس اليوم، وهي عبارة عن تلخيص للباب المذكور آنفاً، والحمد لله رب العالمين.

كتبه: سعد بن عبد الله السعد

دار الحديث بالفيوش



## المذاكرة المرصية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

## خلاصة أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

١. س - هل عرف الناظم المبتدأ بالحقيقة أم بالمثال؟  
ج - عرفه بالمثال والدليل قوله: مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ
٢. س - ما هو سبب تقديم المبتدأ والخبر في ذكر المرفوعات على الفاعل وكلاهما عمدة؟  
ج - لأن المبتدأ أصل المرفوعات، ووجهه: أن المبتدأ مبدوء به الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، فيبتدئ به الكلام بخلاف الفاعل، الفاعل تقول: قام زيد، لم يبتدأ به الكلام وحينئذ جاء في المرتبة الثانية. قام زيد، زيد قائم، ولا يجوز تقديمه عند البصريين. وبعضهم قدم الفاعل والمسألة خلافية بين النحاة
٣. س - إلى كم قسم ينقسم المبتدأ؟  
ج - إلى قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ ليس له خبر، وإنما له فاعل أغنى وسد مسد الخبر.
٤. س - هل يشترط شيء في كل قسم من أقسام المبتدأ؟  
ج - نعم، المبتدأ الذي له خبر يشترط: أن يكون المبتدأ اسماً عارياً صريحاً أو مؤول بالصريح عارياً عن العوامل اللفظية غير الزائدة أو شبهها وقد أخبر عنه. والمبتدأ الذي ليس له خبر وإنما له فاعل سد مسد الخبر، يشترط فيه شروط:  
١ - أن يكون وصفاً، وهذا الوصف معتمد على نفي أو استفهام.  
٢ - أن يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً  
٣ - أن يتم الكلام به.

## المذاتحة المرخية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

٥. س - ما هو المراد بالوصف هنا؟

ج - المراد بالوصف هنا: ما دل على ذات وحدث، ذات متصفة بحدث، وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب.

٦. س - هل يشترط في هذا الوصف أن يكون سابقاً أم يجوز أن يتقدمه شيء؟

ج - يشترط في هذا الوصف أن يكون سابقاً، فليس منه نحو: أخواك خارج أبوهما، أخواك: مبتدأ، وخارج: خبر، أبوهما لا يصح أن نقول: خارج مبتدأ وأبوهما فاعل سد مسد الخبر، لماذا؟ لأنه يشترط في الوصف كخارج الذي يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر أن يكون سابقاً، فإذا تقدمه غيره حينئذ امتنع أن يكون رافعاً لفاعل يسد مسد الخبر ولا يكون مبتدأً، بل في مثل هذا التركيب أخواك: مبتدأ. وخارج: خبر. وأبوهما: هذا فاعل له.

٧. س - ماذا قصد الناظم بقوله: وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْ لَوْ الرَّشْدُ

ج - قصد أنه لا يشترط في المبتدأ الذي يأتي وصفاً أن يعتمد على نفي أو استفهام، وإنما هذا شرط عند جمهور البصريين، وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً، وابن مالك وافق في عدم الاشتراط الكوفيين، والأخفش من البصريين.

٨. س - ما هي أنواع الفاعل التي يرفعها الوصف إذا اعتمد على استفهام أو

نفي؟

ج - إما أن يرفع ضميراً مستتراً وإما أن يرفع فاعلاً ظاهراً، وإما أن يرفع ضميراً بارزاً.

٩. س - هل الفاعل الذي يسد مسد الخبر يدخل في كل الأنواع الثلاثة المتقدمة

أم ماذا يخرج منها؟

ج - يخرج الفاعل الذي يرفع ضميراً مستتراً، لأن من شرط إعمال اسم الفاعل على أنه مبتدأ ويرفع فاعلاً سد مسد الخبر: أن يكون رافعاً لشيء محسوس، وهو إما أن يكون اسماً ظاهراً وإما أن يكون ضميراً بارزاً.

## المذاهب المرحية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

١٠. س - ذكر أن من شروط الوصف أن يتم الكلام به فما معنى ذلك؟

ج - أن يكون كافياً أي: مغنياً عن الخبر، ليخرج نحو: أقائم أبواه زيد، فإن الفاعل فيه غير مغن ولا يحسن السكوت عليه - أي لا يحسن السكوت على أبواه بل لا بد أن يذكر بعده زيد وهنا يتغير الإعراب فنقول: زيد مبتدأ مؤخر، وقائم خبر مقدم. وأبواه؟ فاعل.

١١. س - هل يقتصر الاستفهام على الهمزة والنفي على ما؟

ج - لا ولكن نقول الأصل في الاستفهام الهمزة وفي النفي ما، وقس بقيت أدوات الاستفهام سواء كانت حرفاً أو اسماً، وأدوات النفي سواء كان حرفاً أم اسماً أم فعلاً.

١٢. س - ما هو البيت الذي سأل أبو الفتح بن جني ولده عن إعرابه فارتبك في إعرابه؟

ج - البيت هو: غير مأسوف على زمن ... ينقضي بالهم والحزن

غير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة - وبعضهم قال بالمضاف - وعلى زمن: جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف الذي ناب مناب الفاعل، وقد سد مسد خبر غير، وبعضهم يقول "غير مأسوف" يعربان كلمة واحدة.

١٣. س - قول الشاعر: خير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت. الإشكال أن خير مفرد وبنو جمع ولم تحصل المطابقة، فكيف الجواب؟

ج - هذا الإشكال قد أجاب عليه ابن هشام وقال: بأن خير على وزن فاعيل يصلح للمفرد وللثنى وللجمع والمذكر والمؤنث ولا يشترط فيها المطابقة، ومنه قوله تعالى: «وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» [التحريم: ٤].

١٤. س - ما هو الخلاف بين النحاة في مسألة رفع الضمير المنفصل؟

ج - الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فمذهب الكوفيين أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون ضميراً منفصلاً: (قائم أنتما) هذا لا يجوز عند الكوفيين.

## المذاحرة المرخية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً، والدليل قوله تعالى: «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي» [مريم: ٤٦] أَرَاغِبُ، راغب هذا اسم فاعل، واعتمد على استفهام «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي»؟ حينئذ يتعين أن يكون (راغب) مبتدأ، و (أنت) هذا فاعل سد مسد الخبر، ولو عكس لا يجوز أن يكون (أنت) هذا مبتدأ مؤخر و (راغب) هذا خبر مقدم، لأن «عَنْ آلِهَتِي» هذا جار ومجرور متعلق بقوله: راغب، فإذا جعل خبراً مقدماً وأنت مبتدأ مؤخراً، حينئذ فصل بين العامل والمعمول وهذا لا يجوز.

### ١٥. س - ماهي خلاصة تطابق الوصف مع الفاعل وعدم تطابقه؟

ج - الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً أو لا يتطابقا

فإن تطابقا إفراداً نحو أقائم زيد جاز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وهذا هو الأصل.

والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله تعالى: «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي» [مريم: ٤٦] فيجوز أن يكون (راغب) مبتدأ، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر، والأولى أن يقال بالمنع في هذا، لوجود عارض يمنع من التقديم والتأخير؛ لأن «عَنْ آلِهَتِي» [مريم: ٤٦] هذا جار ومجرور متعلق بقوله: راغب، فإذا كان كذلك حينئذ لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، فإذا جعل راغب خبراً مقدماً، وأنت مبتدأ مؤخر، وعن آلِهَتِي متعلق براغب إذا فصل بينهما أجنبي، وهذا ممتنع.

وإن تطابقا تثنية نحو أقائم الزيدان أو جمعاً نحو: أقائمون الزيدون، فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

وإن لم يتطابقا وهو قسمان ممتنع وجائز، فمثال الممتنع: أقائمان زيد، هذا فاسد أقائمون زيد هذا تركيب غير صحيح، ولا يقال بأنه لغة.

ومثال الجائز أقائم الزيدان، أقائم الزيدون، حينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

## المذاخرة المرخية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

١٦. س - ما معنى قولهم: أن يجوز في الوصف إذا تطابق مع الفاعل تشنية نحو أقائمان الزيدان أو جمعا نحو أقائمون الزيدون في غير المشهور من لغة العرب أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر؟

ج - يجوز إذا تطابق الوصف مع الفاعل في التشنية والجمع على لغة أكلوني البراغيث: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده أغنى عن الخبر، ولغة أكلوني البراغيث: هي أن تجمع بين الضمير والفاعل الظاهر ومنه قوله تعالى: {وأسروا النجوى الذين ظلموا} وقوله: {عموا وصموا كثير منهم} وقول النبي صلى الله عليه وسلم «يتعاقبون فيكم ملائكة» وقوله «أوخرجي هم».

١٧. س - ما هو العامل في المبتدأ وفي الخبر؟

ج - العامل في المبتدأ عامل معنوي وهو الابتداء، هذا هو الراجح وهو مذهب سيويه وجمهور البصريين. والعامل في الخبر عامل لفظي وهو المبتدأ.

١٨. س - ما هو تعريف الخبر؟

ج - هو الجزء المتم الفائدة مع المبتدأ.

١٩. س - من هو المحكوم به والمحكوم عليه في باب المبتدأ والخبر؟

ج - المحكوم عليه هو المبتدأ، والمحكوم به هو الخبر.

٢٠. س - إلى كم قسم ينقسم الخبر؟

ج - ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة، وشبه جملة.

٢١. س - ما المقصود بالمفرد في باب الخبر؟

ج - المقصود: ما ليست جملة ولا شبيهاً بالجملة. فيشمل المفرد في باب الإعراب الذي ليس من الأسماء الستة، ولا مثنى، ولا مجموعاً.. إلى آخره، ويدخل فيه المثنى ويدخل فيه الجمع بأنواعه.

٢٢. س - هل الجمل التي تكون خبرا الإسمية أم الفعلية؟

ج - عندما يكون الخبر جملة يدخل فيه الجمل الاسمية والجمل الفعلية؟

٢٣. س - هل الجملة تكون خبراً مطلقاً أم بشروط وقيود؟

ج - يشترط في الجملة التي تكون خبراً ثلاثة شروط مجمع عليها

١ - أن تكون حاوية معنى الذي سيقى له، يعني مشتملة، على ما يدل على معنى المبتدأ، أي مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ.

٢ - ألا تكون الجملة ندائية: مثل: زيد يا عدل الناس.

٣ - ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

٢٤. س - ماهي الروابط التي ذكرها ابن عقيل التي تربط الجملة بالمبتدأ؟

ج - الروابط هي: الضمير، واسم الإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه أو بالمعنى.

٢٥. س - هل كل جملة تحتاج إلى رابط؟

ج - يستثنى من ذلك إذا كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، كما مثل الناظم بقوله: نطقي الله حسبي.

٢٦. س - هل يجوز حذف الرابط؟

ج - عند الجمهور لا يجوز حذفه سواء كان مرفوعاً مبتدأ أو فاعلاً أو منصوباً بفعل متصرف أو جامد أو ناقص أو وصف أو حرف أو مجرور، إلا في صورة واحدة وهي: أن يجر بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر، (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدَرْهَمٍ). والتقدير (منوان منه بدرهم).

٢٧. س - الى كم قسم ينقسم المفرد في هذا الباب، وما المراد بكل قسم؟

ج - إلى ثلاثة أقسام: مفرد جامد محض خالص، مفرد جامد مؤول بالمشتق، مشتق خالص.

الأول: هو محل النزاع بين البصريين والكوفيين، وهو المفرد المحض كزيد أخوك، فأخوك هذا ليس متحماً للضمير على الصحيح.

وأما الجامد المؤول بالمشتق والمشتق، فمذهب الكوفيين والبصريين اتفاقاً أنهما متحلمان للضمير، لكن يشترط في المشتق أن لا يرفع ظاهراً لفظاً ولا محلاً، فإن رفع ظاهراً حينئذ لم يكن فيه ضمير مستكن، بل الاسم الظاهر والضمير المرفوع محلاً يكون هو الفاعل في المعنى وأما الضمير المستكن فلا وجود له أصلاً لئلا يكون ثم فاعلان للفظ الواحد وهذا ممتنع.

٢٨. س - ما إعراب الضمير عند إبرازه في مثل زيد قائم، والتقدير زيد قائم هو؟

ج - له وجهان عند سيبويه: إما أن يكون فاعلاً، وإما أن يكون تأكيداً للفاعل، فيجوز فيه هذا وذاك، ولو جعل تأكيداً لكان أجود.

٢٩. س - ما هي أسماء الآلة، وهل هي مشتقة وهل تتحمل الضمير؟

ج - أسماء الآلة: مثل مفتاح، منشار، محراث. هذه مشتقات، مفتاح مشتق من الفتح، ولا يعمل عمل الفعل أبداً، ولا يكون في قوة الفعل، ولا تتحمل الضمير وهكذا اسم الزمان واسم المكان ك: مفعّل مرمى مشتق من الرمي وأيضاً لا تتحمل ضميراً.

٣٠. س - ما هي الخلاصة في إذ ما جرى الخبر على من هو له؟

ج - الخلاصة: أن الخبر إذا جرى على من هو له فالضمير بعده يكون مستتراً، وإذا أبرزته يجوز عند سيبويه أن يكون تأكيداً للضمير المستتر، ويجوز أن يكون فاعلاً.



٣١. س - ما هي الخلاصة إذا جرى الخبر على غير من هو له؟

ج - إذا جرى على غير من هو له، عند البصريين يجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس مثل: زيد هند ضاربها، أو لم يؤمن اللبس مثل: زيد عمرو ضاربه.  
وعند الكوفيين قالوا: إن أمن اللبس يجوز الأمران - الإبراز والإستتار - وإن خيف اللبس وجب الإبراز.

٣٢. س - ما هو اختيار ابن مالك في ما سبق؟

ج - ابن مالك رحمه الله في الألفية اختار مذهب البصريين، ولكن في غير الألفية كما أشار ابن عقيل ويقصد في "الكافية" صرح باختيار مذهب الكوفيين حيث قال:  
وإن تلا غير الذي تعلقا ... به فأبرز الضمير مطلقا  
في المذهب الكوفي شرط ذاك أن ... لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن.

٣٣. س - ما معنى جرى على من هو له، وما معنى جرى على غير من هو له؟

ج - جرى على ما من هو له، أي: إن كان خبراً عن مبتدئ والمعنى الذي دل عليه الخبر ثابت لذلك المبتدئ فإنه يقال جرى على من هو له، وإن كان خبراً عن اسم ولكن معناه، أي: فاعله لاسم آخر يقال جرى على غير من هو له.

٣٤. س - ما هو شرط وقوع كل من الظرف والجار والمجرور خبر المبتدأ؟

ج - يشترط في الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرين أن يكونا تامين.

٣٥. س - ما معنى أن يكونا تامين؟

ج - أن يكون فيهما معنى التمام، والتمام المراد به أن يفهم منه متعلقة المحذوف، إذا قال: زيد في الدار، عرفت أن في الدار هذا متعلق بمحذوف يتم الكلام به وهو كائن أو استقر، وكذلك زيد عندك، عندك نقول: هذا ظرف وهو تام؛ لأنه من إطلاق اللفظ عرفت المحذوف وهو المتعلق كائن أو استقر، إن لم يكن كذلك فحينئذ نقول: هذا ظرف ناقص أو جار ومجرور ناقص لا يصح الإخبار به، مثال زيد بك، بك ليس بكلام هذا، لم يحصل به

## المذاخرة المرخية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

فائدة، زيد فيك، زيد لك، نقول: هذا جار ومجرور لم يحصل به الفائدة، نسميه ناقصاً؛ لأنه لم يفهم منه المتعلق.

### ٣٦. س - إلى كم قسم ينقسم الكون؟

ج - ينقسم إلى قسمين: كون عام، وكون خاص، فالعام ما يدل على الوجود والوصول والحدوث، كل لفظ يدل على هذه الألفاظ وهذه المعاني فهو كون عام، مثل: زيد في الدار، والخاص: هو الذي يدل على معنى زائد على مجرد الوجود العام. والخاص إن دل عليه دليل جاز حذفه وإن لم يدل لا يجوز، مثل الذي لا يجوز عرفت الذي قرأ عندك، فلا يجوز حذف المتعلق "قرأ" لعدم ما يدل عليه، ولو قلت: ذاكر خالد في المسجد وعمرو في المنزل فتقول: بل عمرو الذي في المسجد جاز حذفه لأنه دل عليه دليل وهو ذكره سابقاً.

### ٣٧. س - هل الظرف والجار والمجرور هما الخبران، أم هناك متعلق؟

ج - القول الأول: جماهير النحاة على أن الخبر ليس هو عين الظرف، وليس هو عين الجار والمجرور؛ وإنما تعلق بمحذوف، وهذا المحذوف واجب الحذف إن كان عاماً، وجائز الحذف إن كان خاصاً ودل عليه دليل، واختلفوا في التقدير على ثلاثة أقوال:

١ - منهم من جوز الوجهين: كائِنْ أو اسْتَقَرَّ.

٢ - ومنهم من ألزم بتقدير اسم فاعل أي كائن أو حاصل الخ ومنع أن يقدر بالفعل. إلا في الصلة فيتعين أن يكون فعلاً لأن جملة الصلة لا تكون إلا جملة.

٣ - ومنهم من عكس. أي جعل المتعلق محذوف فعل بمعنى استقر.

القول الثاني: نقل ابو علي الفارسي عن أبي بكر السراج إلى أن كل من الظرف والجار والمجرور قسم برأسه أي أن الظرف والجار والمجرور هما الخبر بعينهما.

### ٣٨. س - ما هو رأي ابن مالك في التقدير؟

ج - الظاهر أن ابن مالك جوز الوجهين: والدليل قوله في النظم: ناوين معنى كائِنْ أو اسْتَقَرَّ.

## المذاحرة المرخية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

٣٩. س - قول الناظم: ولا يكون اسم الزمان خبراً ... عن جثة، ما معنى الجثة

هنا؟

ج - الجثة أي الجوهر أو الجسم على أي وضع كان، ويقابل الجثة المعنى، فالجثة مثل زيد والهلل والمسجد والبيت فهذه جثة مدركة بالحس، بخلاف المعاني، كالقتال، والعلم، والخير، والفضل، نقول: هذه كلها معاني.

٤٠. س - متى يجوز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة مع التمثيل؟

ج - يشترط في الإخبار بظرف الزمان عن جثة أن يفيد مثل: الليلة الهلال والرطب شهري ربيع والصوم غداً.

٤١. س - ما معنى الإفادة المطلوبة في ظرف الزمان؟

ج - الفائدة تحصل بثلاثة أمور:

١ - أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفي، مثل: نحن في يوم طيب، أو في شهر كريم.

٢ - أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجدها وقتاً بعد وقت نحو: الرطب شهري ربيع.

٣ - تقدير مضاف هو معنى نحو: اليوم خمر.

٤٢. س - لماذا لا يجوز الابتداء بالنكرة؟

ج - لأن النكرة مجهولة وإذا كانت مجهولة حينئذ الحكم على المجهول ممتنع، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، فإذا كان المبتدأ مجهولاً والخبر مجهولاً إذاً حكم بالمجهول على المجهول وهذا ممتنع.

٤٣. س - ما هي المسوغات الذي ذكرها ابن مالك للابتداء بالنكرة

ج - ذكر ابن مالك ستة مسوغات

١ - أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: عند زيد نمرة

٢ - أن يتقدم عليها استفهام نحو: هل فتى فيكم

## المذاكرة المرخية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

- ٣ - أن يتقدم عليها نفي نحو: ما خل لنا
- ٤ - أن تكون النكرة موصوفة نحو: رجل من الكرام عندنا
- ٥ - أن تكون عاملة نحو: رغبة في الخير خير.
- ٦ - أن تكون مضافة نحو: عمل بر يزين
٤٤. س- ما هي المسوغات التي زادها ابن عقيل؟
- ج- أوصلها ابن عقيل الى أربعة وعشرين مسوغا مع ما ذكر ابن مالك
- ٧ - أن تكون شرطاً نحو: من يقيم أقم
- ٨ - أن تكون جواباً نحو أن يقال من عندك فتقول رجل التقدير رجل عندي.
- ٩ - أن تكون عامة نحو كل يموت.
- ١٠ - أن يقصد بها التنويع كقوله: فأقبلت زحفا على الركبتين ... فثوب لبست  
وثوب أجر
- ١١ - أن تكون دعاء نحو: {سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ}.
- ١٢ - أن يكون فيها معنى التعجب نحو ما أحسن زيدا
- ١٣ - أن تكون خلفاً من موصوف نحو مؤمن خير من كافر.
- ١٤ - أن تكون مصغرة نحو رجيل عندنا.
- ١٦ - أن يقع قبلها واو الحال كقوله: سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا ... محياك أخفى  
ضوءه كل شارق
- ١٧ - أن تكون معطوفة على معرفة نحو زيد ورجل قاتمان.
- ١٨ - أن تكون معطوفة على وصف نحو تميمي ورجل في الدار.
- ١٩ - أن يعطف عليها موصوف نحو رجل وامرأة طويلة في الدار.

## المذاكرة المرصية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

٢٠ - أن تكون مبهمة كقول امرئ القيس: مرسعة بين أرساغه ... به عسم يتغي

أرنباً

٢١ - أن تقع بعد لولا كقوله: لولا اصطبار لأودى كل ذي مقّة ... لما استقلت

مطايهن للظعن

٢٢ - أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم إن ذهب عير فعير في الرباط.

٢٣ - أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم.

٢٤ - أن تكون بعد كم الخبرية نحو قوله: كم عمّة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد

حلبت علي عشاري

٤٥. س - ما هو السبب كون الأصل تقديم المبتدأ على الخبر؟

ج - ١ - أن المبتدأ محكوم عليه، والخبر محكوم به، زيد قائم، حكمت على زيد بالقيام

٢ - أن الخبر في المعنى وصف للمبتدأ، وشأن الموصوف أن يتقدم على صفته، زيد

قائم، وصفته بالقيام

٤٦. س - ما هي أحكام الخبر بالنسبة للتقديم والتأخير؟

ج - ثلاثة أحكام

١ - وجوب التأخر وامتناع التقدم

٢ - وجوب التقدم وامتناع التأخر

٣ - جواز التقدم والتأخر وهذا هو الأصل والراجح التأخر مطلقاً موافقة للأصل.

٤٧. س - عندما يقال جوزوا أو حكموا على من يعود الضمير؟

ج - قد يقال أنه عائد على النحاه بأنهم حكموا أو على العرب بأنهم نطقوا

## المذاخرة المرخية في أمكان المبتدأ والخبر في الألفية

٤٨. س- ما هي الحالات التي يجب فيها تأخير الخبر؟

ج- يجب تأخير الخبر في خمس حالات:

- ١ - أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة سواء كان أحدهما أعرف من الثاني أو أدنى مرتبة في التعريف أو مستوي فالمبتدأ مقدم والخبر مؤخر.
- ٢ - أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً نحو: زيد قام
- ٣ - أن يكون الخبر محصوراً بإنما نحو: إنما أنت نذير، وبإلا نحو: وما محمد إلا رسول
- ٤ - أن يكون خبراً لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء نحو: لزيد قائم.
- ٥ - أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو: من لي منجدا

٤٩. س- ما هي المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر؟

ج- يجب تقديم الخبر في أربعة مواضع:

- ١ - أن يكون المبتدأ نكرة ليس له مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو: عندك رجل، وفي الدار امرأة
- ٢ - أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: في الدار صاحبها.
- ٣ - أن يكون الخبر له صدر الكلام نحو: أين زيد
- ٤ - أن يكون المبتدأ محصوراً، وبعضهم عبر أن يكون الخبر منحصراً في المبتدأ نحو: ما خالق إلا الله، ما لنا إلا اتباع محمد

٥٠. س- ما حكم حذف المبتدأ والخبر؟

ج- يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً

- مثال حذف الخبر جوازاً، أن يقال من عندكما فتقول زيد والتقدير: زيد عندنا،

ويجوز أن تصرح

## المذاحرة المرخية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

- مثال حذف المبتدأ جوازاً أن يقال كيف زيد فتقول: صحيح، والتقدير هو صحيح ويجوز أن تصرح

- مثال حذف الجزء ان- أي المبتدأ والخبر- مثل أن يقال أزيد قائم فتقول: نعم والتقدير نعم زيد قائم.

٥١. س- متى يجب حذف الخبر؟

ج- يحذف الخبر في أربعة مواضع:

١ - أن يكون خبراً لمبتدأ بعد لولا نحو: لولا زيدٌ لأتيتك والتقدير: لولا زيد موجود.

٢ - أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين نحو: لعمر ك لأفعلن، والتقدير: لعمر ك قسمي

٣ - أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية نحو: كل رجل وضيعته، والتقدير كل رجل وضيعته مقترنان

٤ - أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً نحو: ضربي العبد مسيئاً، والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً- إذا أردت الاستقبال، وإذا كان- إذا أردت الماضي.

٥٢. س- ما هي المواضع التي ذكرها ابن عقيل في حذف المبتدأ وجوباً؟

ج- ذكر أربعة مواضع

١ - النعت المقطوع إلى الرفع في مدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم نحو مررت بزيد الخبيث أو ترحم نحو مررت بزيد المسكين، والتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين.

٢ - أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير هو زيد أي الممدوح زيد وهو عمرو أي المذموم عمرو.

### المذاخرة المرخية في أحكام المبتدأ والخبر في الألفية

٣ - ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لأفعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي يمين

٤ - أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل نحو صبر جميل التقدير صبري صبر جميل.

٥٣. س - هل يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد؟

ج - جمهور النحاة على أنه يجوز تعدد الخبر، لأن الخبر وصف، فهو أشبه ما يكون بالنعت، ويجوز تعدد النعوت كما سيأتي، وحينئذ إذا جاز تعدد النعت جاز تعدد الخبر.

٥٤. س - ما الذي يستفاد من كلام ابن عقيل في تعدد الخبر؟

ج - يستفاد كما قال محيي الدين: الذي يستفاد من كلام الشارح أن تعدد الخبر على ضربين:

١ - تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً، وضابطه: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراد، كقوله تعالى: «وَهُوَ الْعَفْوَُّ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ» [البروج: ١٤، ١٥، ١٦]. وحكم هذا النوع عند من أجاز التعدد أنه يجوز فيه العطف وتركه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف ويجعل كل خبر منها أنه خبر مبتدأ محذوف.

٢ - التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، ولهذا النوع أحكام،

- منها: أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره، فحلوا: هذا خبر أول، وحامض: هذا خبر ثاني.

- ومنها: أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينهما

- ومنها: أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ، فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما والإتيان بهما بغير عطف.



